

## الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

### التحديد الإداري للأراضي السلالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تعتبر عملية التحديد الإداري للأراضي السلالية من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لضبط المساحات الخاصة بهذا النوع من العقار الغير محفظ، إلا أن أغلبية المواطنين خاصة الفلاحين الذين تشمل أراضيهم هذه العملية يصطدمون بحرمانهم من تسليم الشهادة الإدارية التي تنفي الصبغة الجماعية بذريعة أن رجل السلطة لا يمكن له أن يسلم شهادة تنفي الصبغة الجماعية بتزامن مع عملية التحديد الإداري للأراضي السلالية، مما يشكل عائقا أمام المواطنين المتوفرين على عقارات فلاحية ومستغلة من طرفهم منذ مدة لتسهيل المساطر اللازمة المتعلقة بمطلب التحفيظ حماية لحقوقهم وضمانا لعدم ضياع ممتلكاتهم بسبب عدم تسليم هذه الشهادة السالفة الذكر.

وكما لا يخفى عليكم السيد الوزير، فإن غالبية العقار غير محفظ وإذ يكون من الأجدر والمناسب إعلان صفقات عمومية تهم التحفيظ الجماعي كركيزة أولى واتباع مسطرة تحديد الأراضي السلالية كاجراء موالى لاستبعاد كل ما قد يفوت على الفلاحين المستقرين بالعالم القروي تجريدهم من ما يستغلونه أبا عن جد، لا سيما أن تطبيق مسطرة التحديد قد أفضت لأمور أثارت استياء المتضررين بسبب عدم تأسيسهم لملكية عدلية. وعليه، نساآلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارآكم لحل مشكل التحديد الإداري للأراضي السلالية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

العياشي الفرفار